العرب
السبت 2020/07/25
السنة 43 العدد 11772

تونس المدنيّة في مواجهة حركة النهضة

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ربما تفضّل حركة النهضة أن يُحل مجلس النواب التونسي على أن يتم إقصاء زعيمها راشد الغنوشي من منصبه رئيسا لذلك المجلس.

يكشف ذلك التفضيل مدى تمكن الكتلة التابعة للغنوشي من الحركة بحيث صار مصير الغنوشي السياسي أهم وأعلى مرتبة من مصير الحركة.

فمن المتوقع، لو سارت الأمور في اتجاه حل المجلس واللجوء إلى انتخابات مبكرة، أن تخسر النهضة عددا لا يستهان به من مقاعدها بسبب تدني شعبيتها الذي قاد إليه أداء زعيمها الفاشل في إدارة جلسات مجلس النواب.

لا يزال هناك مَن يسوق لهالة الغنوشي داخل صفوف الحركة في الوقت الذي فقد الرجل تلك الهالة لدى الشعب.

لقد كشف ترؤسه لمجلس النواب عجزه عن فهم آليات عمل ذلك المنصب بما يجعل المكلف به قادرا على التخلي عن انحيازه لكتلة نيابية بعينها.

كان رئيس المجلس نهضويا وهو يدير الجلسات، الأمر الذي دفع بنواب الكتل الحزبية الأخرى إلى أن يعلنوا احتجاجهم على الإدارة غير المتوازنة لأعمال المجلس الذي لا يقيم رئيسه اعتبارا لحدود صلاحياته التي حددها الدستور.

لم يتخلّ الغنوشي عن انحيازه الحزبي حتى وهو يقود السلطة التشريعية التي يُفترض برئيسها أن يتصف بقدر عال من المهنيّة التي لا يمكنه تمثلها إلا عن طريق تجرده من أفكاره الحزبية الضيقة.

ذلك ما صار ممثلو الشعب يتداولونه علنا من غير تحفظ. وهو ما وهب الاعتصام الذي قام به نواب الحزب الدستوري نوعا من الشرعية تحت مظلة المطالبة بإقصاء الغنوشي عن منصب رئاسة المجلس وهو المطلب الذي صار يحظى بترحيب عدد من الكتل النيابية الأخرى.

ويمكن اعتبار الهجوم الذي شنه عدد من نواب النهضة على رئيس الجمهورية قيس سعيّد بمثابة مؤشر على شعور الحركة بأن سعيّد قد انضم إلى الجبهة المعارضة لاستمرار حركة النهضة في المشاركة في الحكم. ذلك تحول يمهد بالضرورة إلى الخسارة التي ستمنى بها الحركة لو أن الانتخابات المبكرة ستكون هي الحل لإنهاء الفوضى التي باتت القوى السياسية تحمل حركة النهضة مسؤوليتها.

كان أداء الغنوشي السيء وبالأخص على مستوى خرقه للدستور مناسبة لعبير موسي زعيمة الحزب الدستوري الحر لأن تقوم من خلالها بمخاطبة الشعب التونسي مباشرة. تلك هِبة غنوشية استعملتها موسي بحرفية عالية ووعي وطني نزيه. لقد انتشر خطابها الوطني بطريقة سيندم الغنوشي بسببها على ما فعله. صنعت موسي من مقعدها في مجلس النواب منصة استثنائية لعرض الحقائق على الشعب.

وكما يبدو، فإن معارضي الغنوشي قد اكتشفوا أن الرجل مسنودا بأتباعه لن يضحي بمنصب الرئاسة، لذلك صار هدفهم سهلا من خلال الحديث عن ارتباطات النهضة الخارجية والتركيز على تمويلها والشبهات التي تحيط بها من جهة ارتباطها بتنظيمات عالمية ودول خارجية. لم تكن لائحة تجريم جماعة الإخوان المسلمين من خلال إلحاقها بالإرهاب مقصودة لذاتها، بل كان الهدف منها فضح ارتباط النهضة بتلك الجماعة من خلال قيامها بإعاقة تمرير القانون.

لو أن الغنوشي وجماعته كانوا أكثر ذكاء لمرّروا ذلك القانون ولأحبطوا مساعي فضح ارتباطاتهم السرية على المستوى الشعبي. ولكنهم بدلا من ذلك صاروا يرددون شعارات يمكن اعتبارها أسبابا للإدانة.

تونس اليوم تمر بمنعطف سياسي خطير، ذلك لأن استبعاد حركة النهضة من العملية السياسية وإجهاض مشروعها للهيمنة على الدولة يحتاجان إلى أن تتضامن القوى السياسية الديمقراطية وتبني جبهة متماسكة على قدر عال من التفاهمات يكون أساسها الحفاظ على أسس الدولة المدنية القادرة على بث الروح في الاقتصاد التونسي.

في مقابل ذلك، فإنه سيكون من الصعب على حركة النهضة أن تثبت للجمهور التونسي أنها حزب وطني يمتلك مقومات البقاء إذا ما كشف عن ارتباطاته ومصادر تمويله.

التوتر الأوروبي – التركي في البحر المتوسط

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك – باريس

كادت الحرب تقع بين تركيا واليونان في 21 يوليو الحالي، لولا جهود (وضغوط) اللحظات الأخيرة التي بذلتها المستشارة أنجيلا ميركل والجنرالات الأميركيين. وفي نفس الوقت يسود التوتر على الجبهة الليبية مع مخاطر اندلاع نزاع مصري – تركي. وفي الحالتين، تجد أوروبا نفسها منغمسة أو معنية بصراعات النفوذ والطاقة في البحر الأبيض المتوسط.

يتصاعد التوتر الأوروبي – التركي على أكثر من محور وستكون لرهانات الأطراف الأوروبية وتركيا انعكاساتها على تشكيل المشهد الاستراتيجي الجديد في المتوسط.

منذ اندلاع الموجة الأولى من الهزات أو التحولات العربية في العام 2011، شهدنا تغييرات كبيرة من حيث نوعية اللاعبين وموازين القوى إذ لم يعد المتوسط "بحيرة أميركية" أو "حديقة خلفية للنفوذ الأوروبي". على أرض الواقع، من شرق البحر الأبيض المتوسط على الساحل السوري وقبالة قبرص واليونان إلى سواحل ليبيا غربي الأزرق الكبير "البحر الأكثر إنسانية في العالم"، احتدمت الصراعات في سياق التخبط الاستراتيجي للعبة الدولية مع بروز قوى جديدة في المعادلة: تركيا وروسيا، ويتم ذلك على حساب القوى الأوروبية الفاعلة تاريخيا في حوض المتوسط.

> **ستكون منطقة البحر المتوسط حبلى بالتحديات الإستراتيجية في السنوات المقبلة، وهناك العديد من العوامل التي تتجمع لتفجير الأزمات فيها**

في زمن الكسوف الأوروبي على مسرح العلاقات الدولية، تسعى فرنسا بقوة إلى استمرار الحضور الأوروبي الفاعل في المتوسط لأنه يشكل مع غرب آسيا وشمال أفريقيا امتدادا للأمن الاستراتيجي والاقتصادي الأوروبي. ولذا اعتبر إيمانويل ماكرون أن "أوروبا ترتكب خطأ جسيما في حال ترك أمن شرق المتوسط في يد أطراف أخرى خصوصا تركيا". وفي نفس السياق تطالب باريس بمعاقبة "منتهكي المجال البحري في شرق المتوسط" وبفرض عقوبات أوروبية على تركيا المتورطة في هذا الانتهاك وفي التدخل الواسع في الشأن الليبي. لكن بالرغم من خلافات تهز حلف شمال الأطلسي وتهدد بمواجهة أطلسية – أطلسية أو أوروبية – أوروبية، لا توجد سياسة أوروبية موحدة أو شبه إجماع حول ليبيا وصراعات شرق المتوسط، وممّا لا شك فيه أن الموقف الأميركي الملتبس والحذر إزاء الدور التركي، يرخيان بظلالهما على عدم تكوين برلين وروما وباريس ولندن مواقف موحدة ومتناسقة.

بيد أن هذه التعقيدات لا تغير القناعات الاستراتيجية عند باريس لمواجهة التوتر مع تركيا خصوصا، لجهة التركيز على إحياء البعد المتوسطي في السياسة الخارجية والدفاعية للاتحاد الأوروبي، مع ما يفرضه ذلك من اهتمام أوروبا بالملفات الجيوسياسية المتوسطية بشكل فاعل لانعكاس ذلك على مصيرها، وحتى لا تتركها لـ"قوى أخرى منافسة" ستكون منطقة البحر الأبيض المتوسط حبلى بالتحديات الاستراتيجية في السنوات المقبلة حيث إن هناك العديد من العوامل التي تتجمع لتفجير الأزمات فيها: التنافس على تحديد المناطق البحرية والتنقيب فيها، والتوترات بين الدول المجاورة، والملف الليبي، وملفا الهجرة واللجوء، والحصول على الموارد والطاقة. ومن نافلة القول إن تعاظم دور روسيا والقوى الإقليمية المعنية (تركيا ومصر وإسرائيل وكذلك المملكة العربية السعودية وإيران) في "لعبة القوى الجديدة" بالمتوسط وحوله، يمكن أن يدفع أوروبا إلى عدم التسليم بتقرير مستقبل البحر الأبيض المتوسط من دون إسهام أوروبي فاعل.

ومن هنا يأتي تبشير ماكرون بوجوب بلورة "سياسة متوسطية" خاصة بالاتحاد الأوروبي. لكن دون ذلك عقبات ومكائد.

اهتز المشهد المتوسطي في الأشهر الأخيرة على خلفية الملف الليبي، وتدهورت الصلات بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة بسبب النشاطات البحرية التركية ومساعي التنقيب التركي عن الغاز في مناطق متنازع عليها خاصة بعد الاكتشافات الكبرى للغاز منذ 2013 وإنشاء "منتدى غاز شرق المتوسط" وخط أنابيب ضخم بين اليونان وقبرص وإسرائيل لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا. وفي تبرير لتصرفاتها وعدم احترامها القانون الدولي للبحار، تذرعت تركيا (التي تفتقد موارد طاقة خاصة بها، لكنها من المصبات المهمة للنفط والغاز) بأن إقصاءها من منظومات التعاون الإقليمي في الطاقة كان متعمّدا. وفي ردّ على ما اعتبره أردوغان فخا قام بالاستناد إلى نظرية "الوطن الأزرق" لتبرير خطط توسعه في المتوسط معتمدا على شمال قبرص وحكومة السراج من أجل تغليف ذلك بشكل قانوني. وفي هذا الإطار تصرّ أنقرة على استمرار التنقيب في "جرفها القاري" ووفق اتفاقياتها مع قبرص التركية وحكومة الوفاق الليبية غير آبهة بعقوبات أوروبية رمزية أو بتهديد أوروبي بعقوبات أقوى. وفي هذا الصدد أعلن تكتل النواب المحافظين في البرلمان الأوروبي عن أن "الوقت حان للنظر في فرض عقوبات فعلية على تركيا بسبب إجراءاتها شرق المتوسط وليبيا وتبعا لقرارها بتحويل متحف آيا صوفيا إلى مسجد". لكن الانقسام الأوروبي حول مصالح وأولويات الدول الأوروبية، يعرقل الاتجاه إلى سياسة أوروبية متناغمة ومتماسكة حيال تركيا وبالطبع هناك رغبة في عدم القطيعة مع أنقرة لتشابك العلاقات بينها وبين القارة القديمة وحتى لا ترنو صوب موسكو أو أن تنفذ رغبات واشنطن. وممّا لا شكّ فيه أن الملف الليبي هو الاختبار الأساسي للتوتر الأوروبي – التركي.

في ردّ على المساعي الفرنسية للحدّ من الدور التركي في ليبيا، قالت وزارة الخارجية التركية إن "فرنسا تفقد حياديتها وفرصتها في المساهمة بالاستقرار عبر كل خطوة خاطئة تتخذها في شرق المتوسط". ومن الواضح أن أردوغان مغتاظ من الرهان المتوسطي لماكرون ومن التنسيق الاستراتيجي الفرنسي – المصري. ومع استكمال الاستعدادات المصرية وكلام أنقرة عن "خطة عسكرية ودبلوماسية للتعامل مع احتمال إرسال مصر لجنود إلى ليبيا تستمرّ الضغوط الأميركية والمحاولات الروسية لمنع اندلاع نزاع إقليمي واسع. وهناك أفكار مثل تحييد سرت وجعلها عاصمة مؤقتة، أو إقامة سيطرة دولية على منطقة الهلال النفطي من دون مشاركة تركية أو مصرية. لكن معلومات متطابقة من عدّة مصادر تستبعد الحلّ الدبلوماسي وتخشى المراوحة في المكان بانتظار الانتخابات الرئاسية الأميركية أو التحريك العسكري المفاجئ. ولذا تركز القاهرة جهودها باتجاه برلين وروما من أجل تصويب موقفها من الجيش الوطني الليبي، في المقابل تخشى فرنسا من أستانة جديدة روسية – تركية، وتعطي أولوية للتنسيق مع مصر، والتواصل مع تونس والجزائر من أجل عدم تحول ليبيا إلى مسرح صراع دولي – إقليمي.

ومن الملاحظ أن واشنطن لا تبدو ميالة للحسم أو الحل السياسي، بل للحفاظ على الأمر الواقع من أجل ضمان احتواء الدور الروسي وجعل الأدوار الأوروبية مقيدة بالسقف الأميركي. وهذا ما يمنح أنقرة هامشا من المناورة في تجاذباتها مع الاتحاد الأوروبي.

هكذا يحوم التاريخ على الصلات المتباينة والتقليدية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وتدلل التطورات الأخيرة على أن التجاذبات والتناقضات ستطغى على ما عداها بسبب سياسات "السلطان الجديد" رجب طيب أردوغان وبسبب معادلة القوى الجديدة في المتوسط وعدم صلابة ووحدة الموقف الأوروبي.

تركيا على حافة الهاوية حتى موعد الانتخابات

ياوز بيدر
صحافي تركي

يرتبط النقاش العام في تركيا، الذي يتم توجيهه وتقييده إلى حدّ كبير، بالتطورات الجارية في السياسة الداخلية. وبينما تواجه تركيا سلسلة من التطورات المخيبة للآمال، الواحدة تلو الأخرى، تفشل هذه المناقشات المكبوتة في توليد القوة القادرة على إزالة القفل الثقيل المعلق على أزمة النظام في البلاد.

ليس من الصعب فهم ما يجري؛ من الواضح أن سبب ارتفاع عدد الناخبين والمتظاهرين المترددين – الذين لم يحسموا أمرهم في البلاد إلى أكثر من 25 في المئة – يعود إلى حد كبير إلى المعارضة في تركيا، باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي المحظور والمؤيد للأكراد، مثل حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي، والحزب الصالح اللذين يديران سياسات ناقصة لا تستند إلى أسس، وبالتالي يحبسان نفسيهما في صندوق زجاجي بسبب ممارساتهما.

وبالنسبة إلى المنشقين الجديدين عن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، فإنهما كذلك يفشلان في تحقيق ذلك. على سبيل المثال تعادل تصريحات زعيم حزب المستقبل، أحمد داود أوغلو، الضجيج الذي يتردد (مثل الصدى) في الخلف لكنه يفتقر إلى رد فعل حقيقي. ثم هناك حزب الديمقراطية والتقدم، بقيادة علي باباجان، الذي اختار أن يلعب أدوارا صغيرة وخجلة ومترددة على الساحة السياسية. كل هذه الأحزاب لها قاسم مشترك: فهي تدير سياساتها المفككة على أساس فكرة أن حزب العدالة والتنمية سوف يسقط وأنها ستبقى على أهبة الاستعداد حتى ذلك الحين.

وبحسب هذه الأحزاب، فإن تركيا لا تقف على حافة الهاوية، والانتخابات أمر لا مفرّ منه؛ هذه المزاعم ليست مدفوعة بمخاوف ديمقراطية، بل بتحالف لأخذ السلطة لنفسه.

ويبدو من المحتمل أن تتخطى تركيا هذا الاختناق مع الوضع الحالي لأحزاب المعارضة في البلاد، على الرغم من دورها الصغير الذي تلعبه.

وإذا كان هناك شيء ما يجب تغييره، فهي سياسة تركيا الخارجية. هذا هو المكان الذي يمثل عامل التغيير في اللعبة السياسية. هذا هو المكان الذي يتكشف فيه العمل الحقيقي.

لماذا؟ لأن السلطة الحاكمة تكتسب مكانتها في الداخل عادة بفضل المعارضة، التي يتم الزج بها في الخنادق. لكن العالم الخارجي لا يشبه الداخل. كل خطوة تخطوها، ستؤدي إلى تشكيل جبهة معارضة ملموسة.

نحن نرى كل يوم التطورات الملموسة التي يحققها تحالف أيديولوجية الرئيس، رجب طيب أردوغان، الإسلامية والمؤيدة للإخوان المسلمين، مع الأيديولوجية القومية التركية لشريكه في الائتلاف، دولت بهجلي.

هذه العقيدة ترى مستقبلا تصبح فيه معاهدة لوزان، في شكلها الحالي، باطلة، ويعود الميثاق الوطني لعام 1920 إلى الحياة بحلول عام الذكرى المئوية لتركيا عام 2023. العراق، سوريا، ليبيا، قبرص، أرمينيا والصومال واليمن وشرق البحر المتوسط؛ كل هذه المواقع والتطورات فيها تتكشف عن معالم لصورة تُرسم كاملة وواضحة لما ينتظر تركيا.

دعونا نقارن بالتوازي بين سياسة أردوغان بشأن ليبيا – التي تم وضعها خطوة بخطوة مع بهجلي وتيار أوراسيا – وغزو فيتنام الذي أدى إلى هزيمة الولايات المتحدة. النظام التركي متحمس الآن للعب لعبة حرب باستخدام الجهاديين كبيادق. تحاول تركيا أن تنحي الحرب جانبا، ثم تنظر إلى ردة فعل المعارضين من الجيران، وتختبر ما إذا كانوا سيستسلمون أيضا مثل المعارضة المحلية، وعندما يترددون، تسرع تركيا وتحتد لغتها، وتتصرف بجرأة أمام الملأ.

وتبدو القاعدة واضحة: فعلى سبيل المثال إذا كنت تلعب بمسدس، فسيتعين عليك استخدامه في النهاية. وسيكون عليك أيضا تحمل النتائج.

من المؤكد أن نتائج اللعبة لن تكون جيدة. فبينما تستمر تركيا في مواجهة دول متعددة. ستدخل مصر بالتأكيد إلى ليبيا، ثم من الممكن أن تضغط ألمانيا وفرنسا وإيطاليا من أجل فرض عقوبات.

لكن الأمر المثير للاهتمام هنا هو أن كتلة التحالف في أنقرة ليس لديها قوة أجنبية يمكن الاعتماد عليها من الخارج، سوى قطر – إلى حدّ ما، وباكستان أيضا. أما أذربيجان فستعود في نهاية المطاف إلى روسيا، حيث تنتمي.

أما الموقف الأميركي فيمكن اختصاره بالمكالمات الهاتفية الخاصة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب وينظر إليها أردوغان كما لو أن المؤسسة الأميركية بأكملها وافقت على ما تحدث به ترامب بالهاتف. ومع ذلك، نحن نتحدث عن زعيم غير مستقر، يفقد الدعم مع مرور كل يوم، وينفصل عن المؤسسات ذات الجذور العميقة.